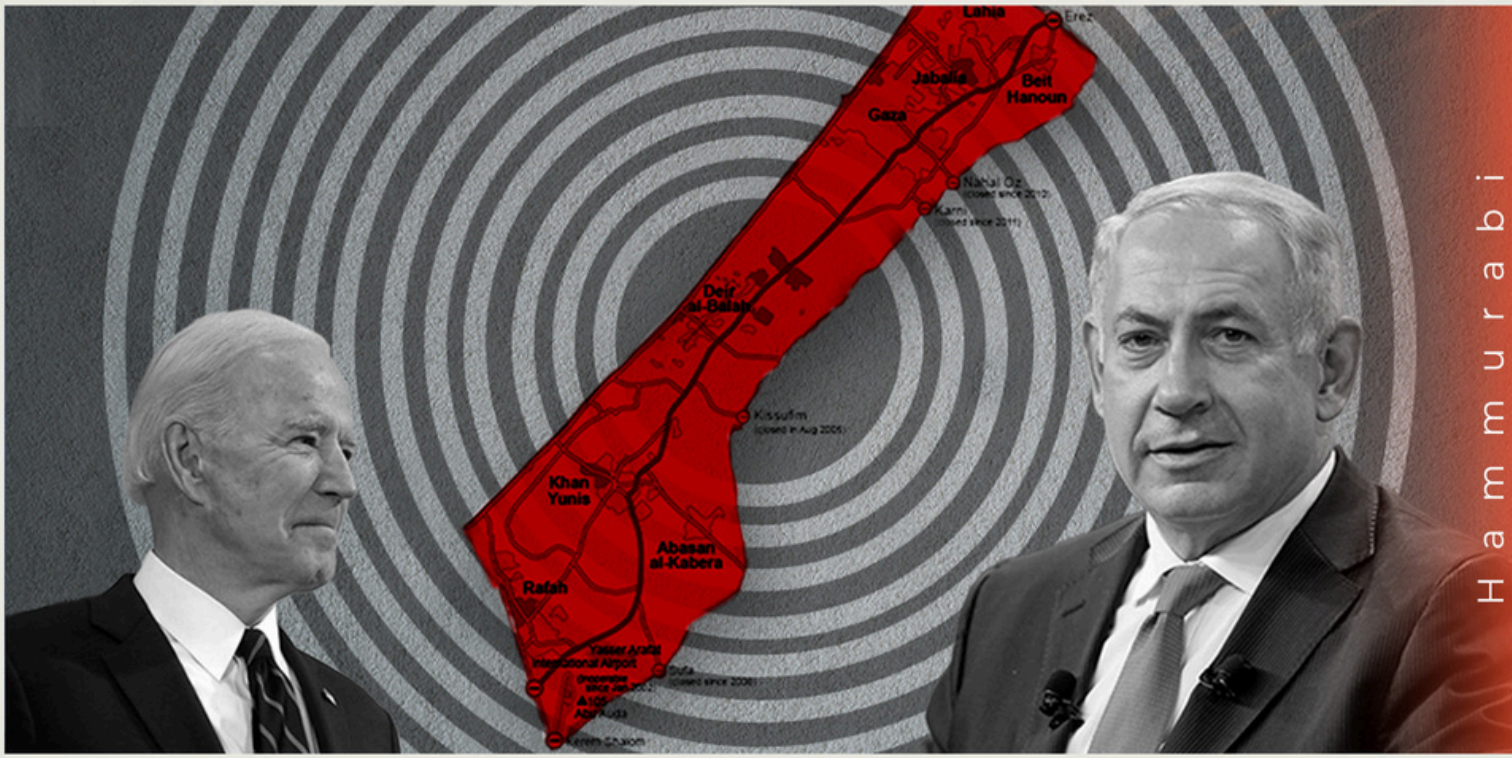


مركز حمورابي



**تحديات الحلفاء: أمريكا بحاجة إلى استراتيجية للتعامل مع
الأصدقاء الصعبين**

تحديات الحلفاء: أمريكا بحاجة إلى استراتيجية للتعامل مع الأصدقاء الصعبين

بقلم: ريتشارد هاس
ترجمة: صفا مهدي عسكر

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

30 أيلول 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الابحاث والدراسات والمقالات الا
بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من
الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة
نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

بعد هجوم حماس في 7 تشرين الأول 2023، اتفق الرئيس الأمريكي جو بايدن مع رئيس الوزراء (الإسرائيلي) ** بنيامين نتنياهو على أن من حق (إسرائيل) الدفاع عن نفسها. ولكن في الأشهر التي تلت ذلك، تصاعدت الخلافات حول كيفية ممارسة هذا الحق. فقد أبدت إدارة بايدن عدم رضاها عن الحملة العسكرية ال(إسرائيلية) في غزة، التي وصفت بأنها غير دقيقة في بعض الأحيان، وعن القيود المفروضة على تدفق المساعدات الإنسانية. كما انتقدت الإدارة فشل (إسرائيل) في وقف بناء المستوطنات اليهودية الجديدة وهجمات المستوطنين على الفلسطينيين في الضفة الغربية، بالإضافة إلى تركيزها على الحرب ضد حماس على حساب المفاوضات المتعلقة بإطلاق سراح الرهائن. وكان الإحباط الأكبر يتمثل في عدم تقديم (إسرائيل) خطة واضحة لإدارة غزة بعد تقليص نفوذ حماس، ورفضها وضع خطة للتعامل مع رغبة الفلسطينيين في الحكم الذاتي.

على الرغم من أن (إسرائيل) تتلقى 3.8 مليار دولار سنوياً كمساعدات عسكرية من الولايات المتحدة، وتُعتبر الولايات المتحدة أكبر داعم لها لعقود، إلا أن واشنطن كانت مترددة بشكل لافت في مواجهة (إسرائيل) علناً بشأن غزة. وبعد أكثر من أربعة أشهر من تجاهل (إسرائيل) للنصائح الأمريكية الخاصة، بدأت إدارة بايدن في اتخاذ مواقف علنية ضد (إسرائيل)، ولكن بشكل محدود. فرضت عقوبات على بعض المستوطنين المتطرفين، وألقت مساعدات غذائية في غزة، وبنّت رصيفاً عائماً على ساحل غزة لتسهيل شحنات المساعدات. كما صوتت الولايات المتحدة ضد رغبات (إسرائيل) في مجلس الأمن على قرارات رمزيين.

وفي مايو، بعد سبعة أشهر من الحرب، أوقفت الإدارة تسليم بعض القنابل الأمريكية الصنع لتجنب المزيد من الضحايا المدنيين، وهددت بوقف إرسال أنظمة عسكرية أخرى إذا شنت (إسرائيل) هجوماً واسعاً على مدينة رفح، معقل حماس الأخير. ومع ذلك، لم يتم تنفيذ هذا التهديد لأن الهجمات (الإسرائيلية) على رفح لم تصل إلى مستوى الهجوم الشامل.

The Trouble With Allies: America Needs a Playbook for Difficult Friends, Foreign Affairs, *
September/October 2024

** لمقتضيات الأمانة العلمية، وضرورات الترجمة الدقيقة، تم الإبقاء على كلمة (إسرائيل)، وهو لا يعني إقرار المركز بها، وما هو مكتوب يُمثل رأي وأفكار المؤلف.

إذا كان النجاح يُقاس بقدرة الولايات المتحدة على إقناع (إسرائيل) بتبني المسار الذي تريده واشنطن، فإن السياسة الأمريكية تجاه (إسرائيل) منذ 7 تشرين الأول يجب أن تعتبر فاشلة. أن التوترات مع (إسرائيل) خلال العام الماضي تعتبر مجرد مثال على أزمة دائمة، لكنها غالباً ما تمر دون تقدير كافٍ من جانب الولايات المتحدة.

كيفية إدارة الخلافات مع الأصدقاء والحلفاء؟

في اثنتين من أكبر الأزمات التي تواجهها الولايات المتحدة اليوم—الحروب في أوكرانيا وغزة تتمثل التحديات في كيفية التعامل مع شريك يعتمد على واشنطن ولكنه في بعض الأحيان يرفض نصائحها. في كلا الحالتين، استجابت إدارة بايدن بشكل متحفظ وبطريقة غير منهجية، وغالباً دون تحقيق نتائج ملموسة. من المفارقات أن هذه الإدارة، التي وضعت التحالفات الأمريكية في صلب سياستها الخارجية، تجد صعوبة في إدارة الخلافات التي تنشأ مع شركائها.

وللإنصاف، فإن هذه المشكلة ليست جديدة على إدارة بايدن، فهي جزء لا يتجزأ من طبيعة التحالفات، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، حيث نادراً ما تتطابق مصالح حتى أقرب الأصدقاء. على مدار عقود، طورت الولايات المتحدة استراتيجية واسعة للتعامل مع الخلافات مع الأعداء، تتراوح من اتفاقيات الحد من الأسلحة والقمة الدبلوماسية إلى العقوبات الاقتصادية وتغيير الأنظمة وحتى الحروب.

لكن عندما يتعلق الأمر بإدارة الخلافات مع الحلفاء، لا تزال استراتيجيات واشنطن أقل تطوراً. تمنح شبكة التحالفات الواسعة للولايات المتحدة ميزة كبيرة مقارنة بالصين وروسيا، اللتين لا تمتلكان الكثير من الحلفاء. ومع ذلك، في الواقع، تكون هذه الميزة أقل فعالية مما ينبغي. الخبر السار هو أن التاريخ الطويل يبين أن بعض الأساليب في إدارة الخلافات مع الحلفاء تكون أكثر فعالية من غيرها.

ينبغي على واشنطن أن تستفيد من تجربتها الواسعة، سواء الجيدة أو السيئة، لتفكر بشكل منهجي في كيفية التعامل مع تلك الخلافات. يجب أن تكون مستعدة للعمل بشكل أكثر استقلالية، وأن تنتقد سياسات أصدقائها علناً إذا كانت تعتبرها غير حكيمة، وفي الوقت نفسه تقديم سياسات بديلة. إذا فعلت واشنطن ذلك، سيكون لديها فرصة أفضل لتحقيق ما يبدو مستحيلاً: تجنب الانقسامات في علاقاتها القيمة مع حماية مصالحها في نفس الوقت.

الصراع التاريخي:

قد يتصور المرء أن القوة الهائلة للولايات المتحدة تضمن امتثال الحلفاء، وغالباً ما تحقق ذلك. لكن في كثير من الأحيان، لا تتحول هذه القوة إلى تأثير. في بعض الأحيان، يقاوم الحلفاء أو يتجاهلون التفضيلات الأمريكية، ويتأهبون للعواقب. وفي أوقات أخرى، يحاولون تجاوز الإدارة، من خلال تعبئة الجهات الفعالة المحلية المتعاطفة—مثل الكونغرس ووسائل الإعلام والممولين السياسيين—للضغط على البيت الأبيض لتغيير سياسته. كانت هذه استراتيجية اعتمدها الصين القوميون، حيث كان "اللوبي الصيني" الذي تشتهر به يمارس تأثيراً كبيراً على واشنطن في بداية الحرب الباردة، وقد اعتمدت عليها (إسرائيل) أيضاً.

خيار آخر أمام الشركاء الأمريكيين هو تنويع استراتيجياتهم الدبلوماسية، مما يقلل من اعتمادهم على الولايات المتحدة من خلال البحث عن رعاة جدد. على سبيل المثال، لجأت كل من السعودية وتركيا إلى روسيا والصين مع تدهور علاقاتهما مع واشنطن.

لماذا يجرؤ الحلفاء على تحدي واشنطن؟

لأن ما هو على المحك بالنسبة لهم غالباً ما يكون أكثر أهمية من مصالح الولايات المتحدة، مما يمنحهم نفوذاً على الرغم من اعتمادهم. في كثير من الأحيان، تتعلق نقطة الخلاف بمصالحهم الأمنية أو الاقتصادية بشكل كبير، بينما تُعتبر بالنسبة للولايات المتحدة مجرد واحدة من أولويات عديدة، مما يجعل واشنطن أقل استعداداً للقتال من أجل هذه القضية مقارنةً بالحليف. علاوة على ذلك، إذا ابتعدت واشنطن عن حليف، بغض النظر عن مدى مشروعية أفعالها، فإن بعض النقاد سيزعمون أنها لم تعد شريكاً موثوقاً، مما قد يؤدي إلى تصرف الحلفاء دون اعتبار للمصالح الأمريكية، ويشجع الخصوم على تحديهم. هذه الاعتبارات تحد من قدرة الولايات المتحدة على المناورة.

تقيّد مثل هذه الاعتبارات الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، فإن الاحتكاك غالباً ما يكون القاعدة بدلاً من الاستثناء عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الأمريكية مع الأصدقاء والحلفاء. خلال الحرب العالمية الثانية، تصادمت الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي حول أفضل السبل لمتابعة الحرب. كما نشبت خلافات مع الصين القومية بشأن استراتيجيتها لهزيمة الشيوعيين خلال الحرب الأهلية الصينية في

أواخر الأربعينيات؛ ومع فرنسا و(إسرائيل) والمملكة المتحدة بشأن غزوهم لمصر خلال أزمة السويس عام 1956؛ ومع فرنسا بشأن هيكل قيادة الناتو في الخمسينيات والستينيات؛ ومع جنوب فيتنام في الستينيات أوائل السبعينيات حول الحكم والاستراتيجية العسكرية؛ ومع اليابان في الثمانينيات بشأن التجارة.

على مدى أكثر من 50 عاماً، كانت واشنطن في خلاف مع حلفائها في الناتو في أوروبا بشأن إنفاق الدفاع. وفي الفترة التي سبقت غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003، لم تتمكن من إقناع معظم حلفائها بدعم تلك الخطوة. تعد باكستان مثلاً بارزاً على الصديق الصعب. فم منذ سبعة عقود بعد إنشائها عام 1947، كانت البلاد تتلقى مساعدات اقتصادية وعسكرية كبيرة من الولايات المتحدة. خلال فترة الحرب الباردة، ساعدت باكستان الولايات المتحدة في احتواء الاتحاد السوفيتي وساهمت في الانفتاح الدبلوماسي الأمريكي على الصين. بعد الغزو السوفيتي لأفغانستان عام 1979، برزت كحليف رئيسي للولايات المتحدة في توفير الدعم العسكري للقوات المناهضة للسوفييت هناك. ومع ذلك، كانت العلاقة معقدة في كثير من الأحيان، بسبب الخلافات الحادة حول البرنامج النووي الباكستاني، وسجلها السلبي في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، ودعمها لطالبان والإرهاب، بما في ذلك إيواء أسامة بن لادن. نتيجة لذلك، اعتبرت باكستان الولايات المتحدة شريكاً غير موثوق، بينما نظرت الولايات المتحدة إلى باكستان على أنها مشكلة أكثر من كونها حليفاً.

تقدم تركيا مثلاً آخر على العلاقات المعقدة بين الحلفاء، والتي أرهقت كلا الجانبين. كانت تركيا نقطة ارتكاز لحلف الناتو خلال الحرب الباردة، وعضواً حاسماً في التحالف الذي انتقد العراق قبل حرب الخليج، واعتبرت دولة نموذجية تُظهر أن الدول ذات الأغلبية المسلمة يمكن أن تكون ديمقراطية ومؤيدة للغرب وقابلة للتعاون مع (إسرائيل). ومع ذلك، اختلفت واشنطن وأنقرة بشأن عدة قضايا، بما في ذلك الوجود العسكري التركي في قبرص، والالتزام الضعيف بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وأيضاً في السنوات الأخيرة، حول سياستها الخارجية المؤيدة لروسيا، والتمييز ضد الأكراد، والنزاعات مع (إسرائيل).

عندما ننظر إلى هذه التاريخ الطويل من النزاعات بين الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها، تتضح ست

استراتيجيات مختلفة نسبياً لإدارتها. بعض هذه الاستراتيجيات تتضمن الحوافز، بينما تتضمن أخرى الضغوط، وهناك أيضاً استراتيجيات تقبل أن السلوك غير المرغوب فيه للحليف لن يتغير—أو يمكن تغييره فقط إذا تغير النظام. لا توجد طريقة واحدة تناسب جميع الحالات، ولكن هناك استراتيجيات تعمل بشكل أفضل من غيرها.

قوة الإقناع:

يعد الإقناع الأداة الأساسية لإدارة التحالفات. مثال جيد على هذه الاستراتيجية هو جهود الولايات المتحدة المستمرة على مدى عقود لإقناع تايوان بعدم إعلان استقلالها رسمياً. إن مثل هذا الإعلان من شأنه أن يُثير على الأرجح رد فعل عسكري صيني، قد يتضمن حصاراً أو غزواً للجزيرة، مما يجبر الولايات المتحدة على اتخاذ قرار بشأن دعم تايوان. أي استجابة من جانب الولايات المتحدة، سواء كانت فعلية أو غير فعلية، ستكلفها كثيراً. وقد أوضحت الإدارات الأمريكية المتعاقبة لتايوان كيف حققت فوائد كبيرة رغم عدم اعتراف المجتمع الدولي بها—فقد أصبحت الجزيرة ديمقراطية نابضة بالحياة تتمتع باقتصاد مزدهر وتمتعت بأكثر من نصف قرن من السلام—وكيف ستخسر الكثير إذا اتجهت نحو الاستقلال. ربما يكون الأمر الأكثر أهمية هو أن تايوان قد أدركت أن الولايات المتحدة ستكون أقل احتمالاً للتدخل لصالحها إذا تم اعتبارها قد أثارت الأزمة.

مثال آخر ناجح على الإقناع يتعلق بـ(إسرائيل): في كانون الثاني 1991، خلال الساعات الأولى من عملية عاصفة الصحراء، وهي الحملة العسكرية الأمريكية لتحرير الكويت، أطلق الرئيس العراقي صدام حسين صواريخ سكود نحو (إسرائيل) بهدف إدخالها مباشرة في الحرب، مما قد يؤدي إلى انسحاب الدول العربية من الائتلاف الدولي الذي تشكل ضده. سعت القيادة (الإسرائيلية)، كما هو مفهوم، إلى ممارسة حقها في الدفاع عن النفس، لكن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب أقنعهم بالتراجع عن ذلك، مشدداً على أن دخول (إسرائيل) في الحرب سيعرض للخطر هدفاً أكثر أهمية بالنسبة لهم وهو هزيمة العراق. وقد تعهد أيضاً بأن الولايات المتحدة ستقوم بتدمير مواقع إطلاق الصواريخ العراقية. رغم أن العلاقة بين بوش ونظيره

(الإسرائيلي)، رئيس الوزراء إسحاق شامير، كانت متوترة، إلا أن الحكومة (الإسرائيلية) اتخذت القرار الصعب بالانسحاب.

ومع ذلك، فإن بعض الجهود الأمريكية الأحدث للحد من تصرفات (إسرائيل)، وخاصة محاولة السيطرة على حملتها العسكرية في غزة، قد حققت نتائج أسوأ بكثير. كانت مناقشات إدارة بايدن لإقناع (إسرائيل) بعدم تصعيد نزاعها مع إيران لها نتائج مختلطة. في 1 نيسان 2024، شنت (إسرائيل) غارة جوية على مجمع دبلوماسي إيراني في سوريا، مما أسفر عن مقتل عدد من الأعضاء البارزين في قوة القدس الإيرانية. تم إبلاغ إدارة بايدن بحد أدنى من التحذيرات بشأن الهجوم، وكانت قلقة من أن ذلك قد يغير طبيعة النزاع الذي كان غير مباشر في غزة إلى شيء أكثر مباشرة وخطورة.

بعد أسبوعين، ردت إيران بعود من الطائرات المسيرة والصواريخ على (إسرائيل). وفي ظل الخوف من حدوث دورة تصعيد، على الرغم من أن الهجوم الإيراني لم يُسبب سوى أضرار طفيفة، نصحت الإدارة بايدن (إسرائيل) بشكل خاص بعدم الرد عسكرياً. وقال بايدن لنتنياهو: "اغتنم النجاح" بدلاً من المخاطرة بتصعيد الأمور، مضيفاً أنه إذا قامت (إسرائيل) بتصعيد الوضع، فإنها ستتحمل المسؤولية وحدها.

لم تقم (إسرائيل) بالانسحاب، لكنها استجابت بطريقة محدودة، حيث أطلقت عدداً من الصواريخ من طائرات خارج المجال الجوي الإيراني، ودمرت بطارية دفاع جوي بالقرب من منشأة نطنز النووية الإيرانية، وحافظت على صمتها إلى حد كبير بشأن الهجوم بعد ذلك. باختصار، استجابت (إسرائيل) بشكل كبير لنصائح الولايات المتحدة، وتم تجنب أزمة أكبر.

تحقيق التوافق

عندما تفشل الإقناع وحده، يمكن للولايات المتحدة اللجوء إلى الحوافز، وهي أداة أخرى في إدارة التحالفات. أحد الأمثلة الناجحة على استخدام الحوافز يعود إلى الثمانينيات، عندما عارضت (إسرائيل) بيع الولايات المتحدة لطائرات المراقبة المعروفة باسم "نظام الإنذار والتحكم الجوي" (AWACS) للسعودية. أرادت الولايات المتحدة تلبية رغبات السعودية، لكن (إسرائيل) كانت قلقة بشأن الحفاظ على تفوقها العسكري على الدول العربية، ولجأت إلى الضغط بشدة ضد الصفقة. بذلت إدارة ريغان جهوداً مكثفة لتجاوز معارضة الكونغرس لهذه الصفقة. في النهاية، تم التوصل إلى تسوية: تمت الصفقة ولكن بشروط، من بينها ضمان عدم نقل أي معلومات جمعتها طائرات AWACS إلى أطراف ثالثة دون موافقة الولايات المتحدة

بالإضافة إلى تهديئة الحلفاء، يمكن استخدام الحوافز لتشجيع سلوك قد لا يظهر في الأحوال العادية. قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية وعسكرية لمصر لتعزيز الحكومة لتستمر في الحفاظ على السلام مع (إسرائيل). كما قدمت مساعدات لباكستان لتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب، والحفاظ على التعاون في أفغانستان، والحفاظ على بعض النفوذ على السياسة الداخلية والخارجية في إسلام آباد. وقدمت أيضاً مساعدات لتركيا لتعزيز ضبط النفس في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط الشرقي، وتقوية الناتو، والحد من التوغل الروسي.

تُعتبر العقوبات عكس الحوافز، وعادةً ما لا يُنظر إلى هذه التدابير كأدوات تُستخدم ضد الخصوم فحسب، بل تُستخدم أيضاً ضد الأصدقاء. عام 1956، فرضت واشنطن مثل هذا الضغط على فرنسا و(إسرائيل) والمملكة المتحدة بعد غزوهم لمصر ومحاولتهم الاستيلاء على قناة السويس. كما فرضت عقوبات على تركيا في أعقاب تدخلها واحتلالها لقبرص عام 1974؛ وعلى باكستان عام 1990 بسبب برنامجها للأسلحة النووية؛ وعلى (إسرائيل) عام 1981 بسبب قصفها للمفاعل النووي في العراق، وفي عام 1991 بسبب استيطان اليهود السوفييت في الأراضي المحتلة؛ وعلى السعودية عام 2021 بسبب مقتل المعارض (والمقيم الدائم في الولايات المتحدة) جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول عام 2018.

إذا كان الهدف هو تعديل سلوك الهدف، فإن نتائج هذه العقوبات عموماً لم تكن مشجعة. الاستثناء الوحيد كان خلال أزمة السويس، عندما تراجعت فرنسا و(إسرائيل) والمملكة المتحدة أمام الضغط الاقتصادي الأمريكي. لكن تلك الحادثة حدثت في وقت كان البريطانيون فيه عرضة بشكل خاص للضغط الاقتصادي الأمريكي (حيث لم يكن الجنيه الإسترليني قادراً على الحفاظ على قيمته دون دعم واشنطن)، وكانت فرنسا تعتمد بشكل كبير على النفط من الشرق الأوسط، ولم تكن (إسرائيل) قد حازت الكثير من الدعم السياسي في الولايات المتحدة بعد.

لم توقف التهديدات أو الواقع الفعلي للعقوبات برنامج باكستان النووي. ويمكن قول الشيء نفسه عن العقوبات الموجهة لإنهاء احتلال تركيا لقبرص. ومع ذلك، يمكن أن تكون للعقوبات قيمة كأداة معيارية: حتى لو فشلت في وقف النشاط غير المرغوب فيه، فإنها لا تزال قادرة على زيادة التكاليف على الحليف وإرسال رسالة عدم رضا من الولايات المتحدة، مما يوجه رسالة أوسع إلى حلفاء آخرين حول تفضيلات الولايات المتحدة.

مثال على ذلك هو سياسة إدارة جورج بوش الأب تجاه (إسرائيل) عام 1991. فقد بذلت الإدارة جهوداً كبيرة للضغط على الاتحاد السوفيتي للسماح لليهود بالهجرة، وكانت تسعى لعقد مؤتمر سلام إقليمي بعد حرب الخليج. لذا شعرت بالإحباط عندما وضعت الحكومة (الإسرائيلية) سياسة تقديم دعم مالي وحوافز أخرى لتشجيع هؤلاء اللاجئين على العيش في المستوطنات في الأراضي المحتلة، خاصةً أن الحكومة (الإسرائيلية) طلبت من الولايات المتحدة ضمان قروض بقيمة 10 مليار دولار لتسهيل انتقالهم. حاولت إدارة بوش إقناع الحكومة (الإسرائيلية) بإنهاء السياسات المصممة لتوجيه اليهود السوفييت إلى المستوطنات؛ وعندما فشلت، قلصت مقدار القروض التي كانت ستضمنها، مما يوضح أن تجاهل مناشدات الولايات المتحدة سيأتي بتكاليف.

أكثر الأساليب تطرفاً في التعامل مع الخلافات مع حليف هو السعي لإسقاط الحكومة المخالفة. كانت هذه هي الطريقة التي اتبعتها إدارة كينيدي مع حليفها الإشكالي في فيتنام الجنوبية، الرئيس نغو دينه ديم. فقد بذلت الإدارة الكثير لتعزيز آفاق ديم السياسية، لكنها سرعان ما شعرت بخيبة أمل إزاء قيادته الفاسدة وغير الفعالة، واعتبرته عبئاً في الصراع ضد شمال فيتنام و"فيت كونغ".

وصلت الأمور إلى ذروتها في صيف عام 1963، عندما أوضح المسؤولون الأمريكيون في سايجون أن الإدارة في واشنطن ستنظر بشكل إيجابي إلى انقلاب يقوده ضباط عسكريون كبار. بحلول الثاني من نوفمبر، لم يكن ديم فقط خارج السلطة، بل قُتل على يد الجنود الذين أراحوه. ومع ذلك، لم تحقق قرار إدارة كينيدي الأثر المرغوب؛ إذ أثبت خلفاء ديم أنهم غير قادرين أيضاً على كسب دعم الشعب الفيتنامي وهزيمة الشمال.

لكن الانقلاب قد ربط الولايات المتحدة بشكل أكبر بحكومة فيتنام الجنوبية ومصيرها. أما مثال أكثر حداثة، وأقل طموحاً بكثير، فقد ظهر عام 2024. فقد أصبح تشاك شومر، زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، وهو ديمقراطي من نيويورك، وأحد أبرز الشخصيات اليهودية في الولايات المتحدة، غاضباً من ما بدا كعدم اهتمام (إسرائيل) بحياة المدنيين في غزة. في 14 آذار، ألقى خطاباً من قاعة مجلس الشيوخ انتقد فيه نتنياهو بسبب العدد المرتفع من القتلى ودعا إلى إجراء انتخابات جديدة في (إسرائيل) على افتراض أن تغيير القيادة سيؤدي إلى تغيير في السياسة.

مثال على ذلك هو سياسة إدارة جورج بوش الأب تجاه (إسرائيل) عام 1991. فقد بذلت الإدارة جهوداً كبيرة للضغط على الاتحاد السوفيتي للسماح لليهود بالهجرة، وكانت تسعى لعقد مؤتمر سلام إقليمي بعد حرب الخليج. لذا شعرت بالإحباط عندما وضعت الحكومة (الإسرائيلية) سياسة تقديم دعم مالي وحوافز أخرى لتشجيع هؤلاء اللاجئين على العيش في المستوطنات في الأراضي المحتلة، خاصةً أن الحكومة (الإسرائيلية) طلبت من الولايات المتحدة ضمان قروض بقيمة 10 مليار دولار لتسهيل انتقالهم. حاولت إدارة بوش إقناع الحكومة (الإسرائيلية) بإنهاء السياسات المصممة لتوجيه اليهود السوفييت إلى المستوطنات؛ وعندما فشلت، قلصت مقدار القروض التي كانت ستضمنها، مما يوضح أن تجاهل مناشدات الولايات المتحدة سيأتي بتكاليف.

أكثر الأساليب تطرفاً في التعامل مع الخلافات مع حليف هو السعي لإسقاط الحكومة المخالفة. كانت هذه هي الطريقة التي اتبعتها إدارة كينيدي مع حليفها الإشكالي في فيتنام الجنوبية، الرئيس نغو دينه ديم. فقد بذلت الإدارة الكثير لتعزيز آفاق ديم السياسية، لكنها سرعان ما شعرت بخيبة أمل إزاء قيادته الفاسدة وغير الفعالة، واعتبرته عبئاً في الصراع ضد شمال فيتنام و"فيت كونغ".

وصلت الأمور إلى ذروتها في صيف عام 1963، عندما أوضح المسؤولون الأمريكيون في سايجون أن الإدارة في واشنطن ستنظر بشكل إيجابي إلى انقلاب يقوده ضباط عسكريون كبار. بحلول الثاني من نوفمبر، لم يكن ديم فقط خارج السلطة، بل قُتل على يد الجنود الذين أراحوه. ومع ذلك، لم تحقق قرار إدارة كينيدي الأثر المرغوب؛ إذ أثبت خلفاء ديم أنهم غير قادرين أيضاً على كسب دعم الشعب الفيتنامي وهزيمة الشمال.

لكن الانقلاب قد ربط الولايات المتحدة بشكل أكبر بحكومة فيتنام الجنوبية ومصيرها. أما مثال أكثر حداثة، وأقل طموحاً بكثير، فقد ظهر عام 2024. فقد أصبح تشاك شومر، زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، وهو ديمقراطي من نيويورك، وأحد أبرز الشخصيات اليهودية في الولايات المتحدة، غاضباً من ما بدا كعدم اهتمام (إسرائيل) بحياة المدنيين في غزة. في 14 آذار، ألقى خطاباً من قاعة مجلس الشيوخ انتقد فيه نتنياهو بسبب العدد المرتفع من القتلى ودعا إلى إجراء انتخابات جديدة في (إسرائيل) على افتراض أن تغيير القيادة سيؤدي إلى تغيير في السياسة.

على الرغم من أن دعوته أشارت إلى عدم الرضا من أحد أبرز داعمي (إسرائيل)، إلا أنها لم تؤد إلى أي تغيير في القيادة أو السياسة في البلاد. والأسوأ من ذلك، أنها كان لها تأثير عكسي سمح لنتنياهو بالتظاهر بأنه مدافع وطني ضد التدخل الخارجي.

هناك خيار آخر، أكثر سلبية، للتعامل مع حليف مزعج: التغاضي. بدلاً من تحويل الخلاف مع أحد الأصدقاء إلى مشكلة، يمكن لواشنطن أن تتجاهل المخالفة، مُدركةً أن محاولات تغيير سلوك الشريك ستكون إما مكلفة للغاية أو محكومة بالفشل. يُمكن اعتبار هذا النوع من التصرف بمثابة "التجنب الدبلوماسي". (إسرائيل) تقدم مثلاً جيداً على تطبيق هذا الأسلوب. في الخمسينيات والستينيات، قررت (إسرائيل) أن الحاجة إلى امتلاك ترسانة نووية خاصة بها أصبحت ضرورة لمواجهة التفوق العسكري التقليدي الكبير لأعدائها العرب، الذين رفضوا الاعتراف بوجودها. الولايات المتحدة عارضت بقوة البرنامج النووي (الإسرائيلي) لأنه يتعارض مع التزامها بمنع انتشار الأسلحة النووية.

مع مرور الوقت، اختارت واشنطن ألا تصعد الخلاف مع (إسرائيل)، واعتبرت أنه من غير المحتمل أن يتم إقناع (إسرائيل) بالتخلي عن مسعاها للحصول على القنبلة النووية. كان لدى الولايات المتحدة أولويات أخرى في الحرب الباردة في الشرق الأوسط تتطلب تعاوناً وثيقاً مع (إسرائيل)، وكانت تملك وسائل أخرى

(مثل المساعدات العسكرية والضمانات النووية) لمنع حلفاء آخرين في المنطقة من تطوير أسلحة نووية. ربما فكر بعض المسؤولين أن (إسرائيل) نووية قد تدفع الحكومات العربية إلى الإقرار بوجودها الدائم، مما يمكن أن يمهد الطريق للاعتراف بها وحتى بدء محادثات سلام. أصبح التغاضي أسهل بسبب عدم اعتراف (إسرائيل) الرسمي بترسانتها النووية وتجنبها إجراء اختبارات علنية.

بعد أكثر من نصف قرن، يبدو أن هذا النهج قد أثبت فعاليته: هناك سلام بين (إسرائيل) وعدة دول مجاورة، ولم تقم أي دولة أخرى في المنطقة باتباع نموذج (إسرائيل) في تطوير سلاح نووي. لكن عندما يتعلق الأمر بأنشطة (إسرائيلية) أخرى، كان التجاهل الدبلوماسي أكثر تكلفة بكثير. بعد فوزها في حرب الأيام الستة عام 1967، بدأت (إسرائيل) في بناء مستوطنات في الأراضي التي احتلتها خلال الصراع، مثل مرتفعات الجولان، الضفة الغربية، غزة وسيناء.

رأت معظم الإدارات الأمريكية أن المستوطنات تعرقل أي إمكانية لتبادل الأراضي من أجل السلام في المستقبل. ومع ذلك، لم يُصرح أي رئيس أمريكي (باستثناء جزئي لجورج بوش الأب) بطلب صريح لـ(إسرائيل) بوقف بناء المستوطنات أو توسيعها، ولم يُهدد بفرض عقوبات إذا لم تمتثل. كان المسؤولون الأمريكيون غير مهتمين بخوض صراع سياسي مع (إسرائيل) وداعميها في الولايات المتحدة، في غياب اتفاق واعد بين (إسرائيل) والفلسطينيين.

وكما كان متوقعاً، زاد عدد المستوطنات والمستوطنين بشكل ملحوظ على مدار الخمسين عاماً الماضية. ونتيجة لذلك، حتى قبل 7 تشرين الأول، أصبح طرح إقامة دولة فلسطينية أكثر صعوبة داخل (إسرائيل)، حيث أصبحت المستوطنات تشكل كتلة انتخابية قوية، وبين الفلسطينيين الذين أصبحوا أكثر تشككاً في أن السلام سيحقق لهم السيطرة على أراضٍ متواصلة.

كما تجاهلت الولايات المتحدة تصرفات أوكرانيا في هذا السياق. أعرب العديد من المسؤولين الأمريكيين عن شكوكهم في مدى حكمة قرار أوكرانيا بشن هجوم مضاد كبير عام 2023، إذ خافوا من أن يؤدي إلى الفشل واستنزاف موارد ثمينة كانت يجب أن تُخصص للدفاع عن الأراضي التي كانت تسيطر عليها أوكرانيا بالفعل.

خشيت بعض الأطراف أيضاً من أن النجاح في هذا الهجوم قد يدفع روسيا إلى استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية. كان لدى الإدارة الأمريكية تردد في دفع أوكرانيا نحو أي مبادرة دبلوماسية تتطلب منها تقديم تنازلات عن هدفها في استعادة جميع الأراضي التي خسرتها منذ عام 2014. ومع ذلك، لم تكن الحكومة الأمريكية مستعدة لمواجهة أوكرانيا مباشرة، خشية أن يبدو موقفها وكأنها لا تفعل ما يكفي لدعم حليف يكافح ضد العدوان.

في هذه الحالة، أثبتت سياسة التجاهل أنها كانت لها نتائج عكسية. وكما تم التنبؤ، فشل الهجوم المضاد الذي شنته أوكرانيا عام 2023 في تحقيق اختراق حاسم، وفي الوقت ذاته استنزف الذخيرة والمعدات الحيوية، وأدى إلى فقدان العديد من الأرواح. هذا الفشل قدم ذريعة لأعضاء الكونغرس المعارضين للمساعدات لأوكرانيا، مما جعل من السهل عليهم الادعاء بأن تلك المساعدات لم تكن مرتبطة بخطة ناجحة.

كان من الأفضل لإدارة بايدن أن تضغط على أوكرانيا لتتبنى استراتيجية دفاعية بمجرد استقرار ساحة المعركة في منتصف 2022، وتوضح ما هي الترتيبات الإقليمية التي قد تكون مستعدة لقبولها مقابل وقف مؤقت لإطلاق النار. كان ذلك سيساعد في الحفاظ على موارد أوكرانيا وقوتها البشرية، ويظهر لروسيا أن أي محاولات هجومية لن تنجح.

كما تبنت الولايات المتحدة نهجاً سلبياً تجاه الهند. في السنوات الأخيرة، فضلت كل من الإدارات الديمقراطية والجمهورية العلاقات الأمريكية مع الهند، التي تعد الدولة الأكثر سكاناً في العالم، وذلك بهدف مواجهة الصين، وتعزيز التجارة والاستثمار بين البلدين، وكسب دعم الجالية الهندية الأمريكية النشطة سياسياً. لكن هذه الاستراتيجية تتطلب التفاوض عن التوجه المتزايد نحو الاستبداد في الهند داخلياً، وعمليات القتل خارج نطاق القانون التي تحدث في الخارج، واستمرار العلاقات الاقتصادية والعسكرية مع روسيا، مما يجعل الولايات المتحدة تبدو أكثر انتهازية من التمسك بالمبادئ.

على المدى الطويل، يشكل هذا التفاوضي مخاطر، حيث إن الهند التي قد تبتعد عن تراثها العلماني يمكن أن تصبح أقل استقراراً ووحدة. كما أن النهج غير التصادمي الذي تتبعه واشنطن يزيد من احتمالية أن تستمر الهند في تبني سياسة خارجية مترددة، مما قد يجعلها شريكاً أقل موثوقية للولايات المتحدة.

الحل البديل:

في حالة فشل جميع الأساليب الأخرى أو اعتبارها مكلفة للغاية، يبقى هناك خيار قوي: اتخاذ إجراءات مستقلة. بدلاً من محاولة إقناع دولة أخرى بتغيير سلوكها، تستطيع الولايات المتحدة تجاوز تلك الدولة وترويج مصالحها كما تراها مناسبة.

إحباط إدارة بايدن من الحملة العسكرية في غزة دفعها لاستخدام هذا التكتيك ضد (إسرائيل). في شباط 2024، وبعد استخدام الفيتو ضد ثلاثة قرارات في مجلس الأمن، اعتبرت غير عادلة لـ(إسرائيل)، قدّمت الولايات المتحدة، رغم اعتراضات (إسرائيل)، مشروع قرار يدعو لوقف مؤقت لإطلاق النار. تم رفض القرار بسرعة من قبل الصين وروسيا، لاعتباره داعماً جداً لـ(إسرائيل). وفي الشهر التالي، امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار آخر كانت (إسرائيل) ترغب في استخدام الفيتو ضده.

في غزة، قامت إدارة بايدن بإجراءات مستقلة، مثل إسقاط مواد غذائية جواً وبناء رصيف عائم على البحر المتوسط لتجاوز القيود (الإسرائيلية) على تدفق المساعدات الإنسانية. في أيار، علّقت واشنطن تسليم قنابل يمكن أن تسبب خسائر كبيرة بين المدنيين. ورغم أن هذه الإجراءات المستقلة لم تؤثر بشكل كبير في الحد من الأزمة الإنسانية، إلا أنها أظهرت أن لـ(إسرائيل) حدوداً في التأثير على السياسة الأمريكية. مثال آخر حديث يتعلق بأوكرانيا. عامي 2022، و2023، رفضت إدارة بايدن تزويد كييف بالطائرات، الصواريخ بعيدة المدى، والذخائر العنقودية. لم تكن هذه السياسة بمثابة عقوبة، إذ لم تُفرض كرد فعل على أي فعل اعتُبر غير مثمر، بل كانت قراراً أحادي الجانب بالامتناع عن إرسال الأسلحة التي رأت واشنطن أنها لن تكون فعالة بما فيه الكفاية وربما قد تؤدي إلى تصعيد النزاع.

أما المثال الأكثر دراماتيكية على هذا النهج، فكان في أيار 2011 عندما نفذت القوات العسكرية الأمريكية غارة أدت إلى مقتل أسامة بن لادن، الذي كان مختبئاً في مجمع قريب من الأكاديمية العسكرية الباكستانية. بناءً على افتراض أن بعض كبار المسؤولين الباكستانيين كانوا على علم بمكانه وربما تعاطفوا معه، قررت إدارة أوباما عدم إبلاغ باكستان بالعملية. بدلاً من ذلك، قامت القوات الأمريكية بالدخول إلى الأراضي الباكستانية دون إذن، منتهكة سيادة دولة صديقة، في عملية كانت ناجحة في نهاية المطاف.

رأى المسؤولون الأمريكيون أن المخاطر كانت مرتفعة جداً بحيث لا يمكن المخاطرة بإبلاغ الحكومة الباكستانية، علاوة على أن العلاقات الأمريكية الباكستانية كانت متوترة بالفعل، مما يعني أن الأثر السلبي لهذه الخطوة قد يكون ضئيلاً. يمكن أن يتجاوز العمل المستقل الحدود في بعض الأحيان. أحد الأمثلة على ذلك هو سياسة الولايات المتحدة الأخيرة في أفغانستان. في شباط 2020، وبعد أن أصبح من الواضح عدم وجود أي إمكانية لتحقيق نصر عسكري أو التوصل إلى سلام بعد عقدين من الحرب، قامت إدارة ترامب بتوقيع اتفاق مع طالبان لإنهاء الوجود العسكري الأمريكي، دون إشراك الحكومة الأفغانية.

على الرغم من أن هذا الاتفاق أدى إلى تقليص وجود القوات الأمريكية، إلا أنه جاء بتكاليف باهظة؛ فقد أدى إلى إضعاف الحكومة الأفغانية من الناحية المعنوية والعسكرية، مما سهل على طالبان استعادة السلطة بعد 18 شهراً عندما انهارت الحكومة وسقطت كابول. كان بإمكان إدارة بايدن أن تتراجع عن الاتفاق مع طالبان، وكانت هناك فرصة جيدة لبقاء الحكومة الأفغانية قائمة لو استمرت الولايات المتحدة في الحفاظ على وجود عسكري خفيف يتكون من عدة آلاف من الأفراد في مهام غير قتالية. ورغم أن هذه السياسة لم تكن ستضمن تحقيق سلام أو نصر، إلا أنها كانت ستعتبر أفضل بكثير مما حدث للشعب الأفغاني - ولسمعة الولايات المتحدة.

عندما يتنازع الأصدقاء:

تعتمد معظم سياسة الولايات المتحدة تجاه حلفائها على افتراض أن التوافق هو القاعدة وأن الخلاف هو الاستثناء. يعتقد صانعو السياسة ضمناً أن العثور على أرضية مشتركة ينبغي أن يكون ممكناً بشكل شبه دائم، نظراً لمدى اعتماد حلفاء الولايات المتحدة على واشنطن وسهولة استخدام مواردها الضخمة لمعاقتهم أو دعمهم. لكن هذه الثقة غير مبررة. فالنزاعات مع الأصدقاء تعد سمة متكررة في السياسة الخارجية الأمريكية ولا يمكن تجاهلها.

تعتبر مواجهة هذه المشكلة بشكل مباشر هي الخطوة الأولى لفهم أي الأساليب فعالة وأيهما غير فعالة، ومتى ينبغي استخدامها. قد يكون الإقناع صعباً أو حتى مستحيلًا عندما يشعر الصديق أن مصالحه الأساسية مهددة. ومع ذلك، يمكن أن تساعد المناقشات الاستراتيجية الجادة حول القضايا الحساسة، إذا تمت بشكل سري وقبل اتخاذ القرار، في تجنب الأزمات والمفاجآت في العلاقة. حتى في حال فشلت هذه الجهود، يمكن الاستناد إليها لتبرير اتخاذ قرارات باللجوء إلى أساليب بديلة. ماذا قد يعني ذلك في التطبيق العملي؟ بالنسبة لـ(إسرائيل)، ينبغي على واشنطن تقديم رؤاها بشأن الاستجابة الدبلوماسية والعسكرية لبرنامج إيران النووي وحزب الله، وكذلك ما تريده من (إسرائيل) بشأن الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية في غزة والضفة الغربية.

يجب أيضاً إجراء مناقشات صريحة، رغم ما قد تنطوي عليه من تحديات، مع أوكرانيا، لتوضيح أهمية اتخاذ توجه عسكري دفاعي ومبادرة دبلوماسية تعكس الحقائق على الأرض. بطبيعة الحال، تجعل الحوافز الإقناع أكثر فعالية، ويبدو أن هذه الاستراتيجية تحقق نتائج إيجابية مع السعودية، حيث تفكر الرياض في تطبيع علاقاتها مع (إسرائيل) وتقليص علاقاتها مع الصين في مقابل اتفاق أمني مع الولايات المتحدة ومساعدات في مجال الطاقة النووية المدنية.

مع أوكرانيا، يمكن للولايات المتحدة أن تعهد بتخفيف القيود على استخدام الأسلحة الأمريكية وتقديم مساعدات عسكرية طويلة الأجل وضمانات أمنية، بهدف إقناع كييف بتبني استراتيجية عسكرية أكثر دفاعية، والاستعداد مبدئياً لقبول وقف إطلاق نار مؤقت. أما في حالة تايوان، فإن الولايات المتحدة يمكن أن توضح التزامها بالتدخل في حال حدوث غزو صيني (ما يعرف بـ "الوضوح الاستراتيجي")، مع التأكيد على ضرورة ممارسة تايبيه ضبط النفس في القضايا عبر المضيق واستثمار المزيد في الدفاع.

فيما يتعلق بـ(إسرائيل)، يمكن للولايات المتحدة أن توافق على تعزيز خطة استقرار لغزة أو تعويض تكاليف أي اتفاق سلام مع الفلسطينيين، مع تقديم مساعدة عسكرية إضافية لمواجهة التهديدات المتزايدة نتيجة فقدان الأراضي، بالإضافة إلى مساعدات اقتصادية لتعويض الأشخاص الذين سيتعين عليهم إخلاء المستوطنات. تاريخ العقوبات لا يبث الثقة؛ فعندما تُستخدم ضد الأصدقاء، فهي تعكس عدم رضا الولايات المتحدة أكثر من كونها تُغير السلوك. إذا استمرت التصرفات المسيئة بعد فرض العقوبات، ستأخذ الاعتبارات الأخرى الأولوية مع مرور الوقت، مما يؤدي إلى تخفيف العقوبات أو إلغائها، مما يُظهر ضعف الولايات المتحدة ونفاقها.

كقاعدة عامة، يجب على واشنطن قبل فرض عقوبة على صديق أن تأخذ في اعتبارها ما إذا كانت ترغب في الاستمرار في العقوبة، إذ ستدخل مصالح أخرى حتماً. وإذا قررت اتباع هذا الطريق، ينبغي أن تكون العقوبات مستهدفة بدقة.

تفاعل إدارة بايدن مع جريمة قتل خاشقجي يُعتبر مثلاً على كيفية التصرف الصحيح والخطأ. كانت العلاقات مع السعودية تستدعي مراعاة عدة عوامل، مثل إيران، و(إسرائيل)، والحرب في اليمن، وأسعار النفط، مما يجعل من غير المستدام معاملة المملكة كمنبوذة. ومع ذلك، كانت الإدارة حكيمة في تراجعها، حيث أظهرت عدم رضاها عن الحادث والتزامها بالمبادئ من خلال نشر تحقيق وكالة الاستخبارات المركزية وفرض عقوبات على عدد من المسؤولين السعوديين، مع تجنب فرض عقوبات أو شروط قد تعيق التعاون.

يجب تجنب أداة تغيير الأنظمة، لأنها قد لا تؤدي إلى نتائج إيجابية، وحتى لو حدثت تغييرات، فلا ضمان بأن النظام الجديد سيكون مفضلاً أو مستداماً. ومن الصعب هندسة الوضع الداخلي لدولة أخرى، وخاصة مع الحلفاء، حيث قد تؤدي هذه الجهود إلى نتائج عكسية. يمكن أن يكون تجاهل السلوك منطقياً في حال كان التأثير على تصرفات الحليف صعباً، أو عندما تكون هناك مصالح أخرى تستدعي عدم التصادم. لكن ذلك لا يُعتبر تكتيكاً مجدياً عندما تمتلك الولايات المتحدة نفوذاً كبيراً أو عندما تكون تكلفة تجاهل المشكلة مرتفعة.

فيما يتعلق بالإقناع، والحوافز، والعقوبات، وتجاهل السلوك، جميع هذه الأدوات تترك المبادرة للحليف، مما يفسر ضعف سجلها. الخيار الوحيد الذي يمنح الولايات المتحدة السيطرة هو العمل المستقل. قد يكون العمل حول حليف جذاباً عندما تفشل الخيارات الأخرى، ولا تزال المصالح الأمريكية تدعو إلى اتخاذ إجراء.

مع (إسرائيل)، يمكن لإدارة بايدن أن تبني على ما قامت به وتذهب إلى أبعد من ذلك. يمكنها، على سبيل المثال، أن تطلب وسم السلع المنتجة في المستوطنات (الإسرائيلية) على أنها قادمة من الأراضي المحتلة بدلاً من "صنع في (إسرائيل)"، مما يعيد سياسة كانت إدارة ترامب قد ألغتها. كما يمكن للولايات المتحدة أن تتوقف عن تلطيف موقفها من المستوطنات، موضحة أنها "غير قانونية" بدلاً من اعتبارها "عقبات أمام السلام".

يجب على الولايات المتحدة أيضاً تعزيز السلطة الفلسطينية، والتعبير علناً عن رؤيتها لحل النزاع (الإسرائيلي) الفلسطيني. بالمثل، في حالة أوكرانيا، يمكن للولايات المتحدة أن تحدد أن الأسلحة المقدمة لا يمكن استخدامها في هجمات مضادة جديدة وأن المساعدات العسكرية ستستمر فقط إذا التزمت أوكرانيا بقبول

وقف إطلاق نار مؤقت يستند إلى تقسيم الأراضي الحالي. (لتوضيح الأمر، لن تضطر أوكرانيا للتخلي عن مطالبها الإقليمية أو قدرتها على إعادة تسليح نفسها).

يجب أن يتضمن العمل المستقل أيضاً الاستعداد لانتقاد السلوك علناً أو الانخراط في النقاشات السياسية الداخلية للدول الأخرى. وقد عمل قادة (إسرائيل) وأوكرانيا وتايوان مع المشرعين ووسائل الإعلام؛ لذا ينبغي على الرؤساء الأمريكيين أن يستلهموا من تلك التجارب ويفعلوا الشيء نفسه.

عام 2015، تحدث نتنياهو أمام الكونغرس ليعارض الاتفاق النووي الذي أبرمته إدارة أوباما مع إيران، وفي حزيران 2024، سجل فيديو يتهم فيه زوراً إدارة بايدن بتهديد أمن (إسرائيل) من خلال حجب الأسلحة والذخائر. كان ينبغي على أوباما أن يطلب وقتاً متساوياً في الكنيست لعرض قضيته بشأن الاتفاق النووي على الشعب (الإسرائيلي)، وكان ينبغي على بايدن أن يدخل غرفة الإحاطة في البيت الأبيض ويطالب باعتذار من نتنياهو عن تزييف الحقائق. في مثل هذه المواقف، يتطلب الأمر "ضغطاً أكثر صرامة".

التصرف بشكل مستقل ليس علاجاً سحرياً، إذ لا يوقف السلوك المسيء، ولكنه قد يدفع الشريك للتراجع. ومع ذلك، فإنه يتيح للولايات المتحدة حماية نفسها من بعض العواقب السلبية. كما يساعد في الحفاظ على العلاقة مع تذكير الحليف بأن لدى الولايات المتحدة خياراتها الخاصة. وعلى المدى الطويل، يمكن أن يُظهر هذا الأسلوب تكاليف تجاهل تفضيلات ومصالح الولايات المتحدة.

ففي نهاية المطاف، يجب أن يكون هذا هو محور أي استراتيجية أمريكية تجاه حليف تختلف معه: السعي لتحقيق المصالح دون إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بعلاقة ذات قيمة. يمكن أن يكون العمل حول حليف أمراً جذاباً عندما تفضل الخيارات الأخرى.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net



07810234002



hcrsiraq@yahoo.com



t.me/hammurabicrss



مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية



[hcrsiraq](https://www.instagram.com/hcrsiraq)



العراق - بغداد- الكرادة

